

قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥١

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٠-١٩٥١

نحن فاروق الأول ملك مصر

أمر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٠ - ١٩٥١ قسم ٢٢ (مصروفات تصفية حالة الطوارئ) اعتماد إضافي قدره ٧٢,٠٠٠ ج اثنا وسبعون ألف جنيه) زيادة على الاعتماد المدرج لتكاليف قوة البوليس التي تستخدم للطوارئ ضمن مصروفات طوارئ البوليس .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الميزانية العامة .

مادة ٢ - لكل وزير المالية والداخية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه وأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر القبة في ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٧٠ (٢٣ يناير سنة ١٩٥١)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المالية وزير الداخلية رئيس مجلس الوزراء
هؤاد هراج الدين هؤاد هراج الدين هسطنى النحاس

قانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥١

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٠-١٩٥١

نحن فاروق الأول ملك مصر

أمر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٠ - ١٩٥١ قسم ٢٨ (مصروفات غير منظورة) اعتماد إضافي قدره ٥٠,٠٠٠ جنيه (خمسون ألف جنيه) لمواجهة المتظر صرفه حتى نهاية السنة المالية الحالية .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الميزانية العامة .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الباب نفسه .

مادة ٢ - لكل وزيرى المالية والمعارف العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

أمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر القبة في ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٧٠ (٢٣ يناير سنة ١٩٥١)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المعارف العمومية وزير المالية رئيس مجلس الوزراء
طه حسين هؤاد هراج الدين هسطنى النحاس

قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥١

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٠-١٩٥١

نحن فاروق الأول ملك مصر

أمر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٠ - ١٩٥١ قسم ١٤ (وزارة الأشغال العمومية) فرع ٣ (مصلحة المباني الأميرية) باب ٢ (مصروفات عامة) اعتماد إضافي قدره ٤٠,٠٠٠ ج (أربعون ألف جنيه) زيادة على الاعتماد المدرج لمباني الوزارات والمصالح .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور اعتمادات الباب الثالث من ميزانية الفرع نفسه .

مادة ٢ - لكل وزيرى الأشغال العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

أمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر القبة في ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٧٠ (٢٣ يناير سنة ١٩٥١)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المالية وزير الأشغال العمومية رئيس مجلس الوزراء
هؤاد هراج الدين هتمان هجرم هسطنى النحاس